

الأسباب الكامنة وراء تفاقم الأزمة المالية العالمية وأثارها على الاقتصاد العالمي

أعداد الباحث

علي عبد الكريم حسين الجابري

ماجستير في قسم العلاقات الاقتصادية الدولية

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

المقدمة

يمر الاقتصاد العالمي منذ أغسطس 2007 بأزمة مالية عالمية غير مسبوقه، نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة، ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تمتد وتتفاقم وتضرب بأطنابها الاقتصاد العالمي، وذلك رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها البنوك المركزية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفي دول آسيا، ورغم مساندة الدول النامية والدول النفطية للمؤسسات المالية للخروج من الأزمة.

إلا إن هذه الأزمة لم تتجاوب بشكل كبير مع جهود التغلب عليها، كما بدا الحديث عن احتمالات دخول الاقتصاد الأمريكي ومن ثم الاقتصاد العالمي في مرحلة من الركود أو الكساد، إذ التباطؤ في معدلات النمو، وتراجع في فرص العمل، خاصة وان هذه الأزمة تعد أزمة مختلفة عن سابقتها من الأزمات الكثيرة التي مر بها الاقتصاد العالمي، إذ أنها ليست ناجمة عن ارتفاع سعر الفائدة وإنما ناجمة عن تراجع الطلب خاصة على قطاع العقارات، وانتشار الديون المعدومة التي أدت إلى انهيار عدد كبير من المؤسسات المالية والعقارية حول العالم، كما أنها أزمة مركبة لأنها مصحوبة بارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط العالمية، وارتفاع في معدلات التضخم وأسعار الغذاء العالمية، ولذلك تتفاوت التوقعات بشأن المشاهد المستقبلية لهذه الأزمة.

ومن هنا يمكننا إن نضع مجموعة من المحاور الرئيسية للتعلم في الأزمة المالية العالمية ولتوصل إلى ما نريد أن نجني ثماره وهي:

- أسباب الأزمة المالية.
- تداعيات الأزمة على الاقتصاد الأمريكي.
- تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي.
- المشاهد المحتملة لازمة المالية العالمية.

أولاً:- أسباب الأزمة المالية

تعود بداية نشوء الأزمة إلى عام 1977 عندما اصدر الكونغرس الأمريكي تشريعا سمح بموجبه للمؤسسات المالية والبنوك بإقراض أموال (عقارية) للأسر الغير قادرة على التسديد ولا يمتلكون مصداقية ائتمانية موثوق بها، دون ضمانات كافية. وذلك بإمكانية أن تطلب أي مؤسسة مالية وتحصل على ضمانات لودائعها المالية من الدولة عن طريق (الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع)، إذ التزمت بالاقتراض إلى اسر أمريكية من ذوي الدخل المتواضع.

إلا إنها بدأت تتكون داخل أمريكا حتى عام 2000 حيث انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى اقل من (1%)، كما توافرت أعداد كبيرة من المساكن نتيجة الانفجار فقاعة شركات الانترنت في ذلك الوقت، ثم أخذت قيمة المساكن ترتفع، وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة في البورصة بشكل مستمر، سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة(1).

الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفراداً وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل، وزادت وفقا لذلك عمليات الإقراض من قبل البنوك، وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوي الدخل المنخفضة وغير القادرين على السداد والمسماة بالقروض(متدنية الجودة)، وذلك من دون التحقق من قدرتهم على السداد أو حتى الاستعلام عن هويتهم الائتمانية في معظم الأحوال.

ومع بداية عام 2006 وحدث حاله من التشبع التمويلي العقاري ارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى (5.25%) وأصبح الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة غير قادرين على سداد الإقساط المستحقة عليهم وازداد الأمر سوءا بانتهاء مدة الفائدة المثبتة المنخفضة للقروض وازدادت معدلات حجز البنوك على العقارات من لم يستطيعوا السداد، لتصل إلى حوالي (93%) وفقد أكثر من 2 مليون أمريكي ملكيتهم، لهذه العقارات واصبحو مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم(2).

كما ساهم في تفاقم المشكلة اتجاه البنوك المقدمة لهذه القروض لتوريق الديون العقارية (تم ذلك عن طريق تجمع القروض العقارية المتشابهة في سلة واحدة وإعادة بيعها للمؤسسات والشركات المالية والعقارية الأخرى، لتقوم الأخيرة بتجميع أقساط القروض من المدنيين).

ولمحاولة حد من المخاطر المترتبة عليها، وهو ما أدى إلى امتداد آثار الأزمة لعدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة وحول العالم. إذ علقت أكثر من 70 شركة رهن عقاري أمريكية عملياتها وأعلنت إفلاسها وأعرضت للبيع منذ البداية والى الوقت الحاضر ومنها بنوك (يو بي اس) و (اتش اس بي سي) و(باركليز)، إذ كانت هي الأكثر تضررا خلال الأزمة، كما ذكرت شركة (كونتري فاينانشيال) أن مصاعب سوق الرهن العقاري أصبحت تهدد إرباحها ووضعها المالي، وأعلنت شركة (هوم مورتيج انفيستمنت) إفلاسها أيضا، كما أعلنت شركة (تول بروذرز) انخفاض إيراداتها الربع السنوية(3).

فضد عن أن الأزمة منبعا انفلات وتهور وعدم ضبط أساسيات العمل المصرفي السليم هذا، كما تقام مع هذه المشكلة محاولات التمايل على إجراءات الرقابة المصرفية المعتادة من خلال التخلص من هذه القروض المشكوك في تحصيلها في شكل نقلها من ميزانيات البنوك وتحويلها إلى سندات ثم تسويقها إلى كثير من المؤسسات المالية بعروض وعوائد مغرية(4). وللنظر في عمق الأسباب الحقيقية للأزمة وتحديد معالمها الرئيسية حسب وجهه نظر المحللين الاقتصاديين بصورة عامة هي(5):

1. انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي، المتمثل بالاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية، وهو ما يقود إلى تدمير المظلومين عندما لا يستطيعون تحمله، وبالتالي يقود إلى تدمير المدنيين، وحدوث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم وقروضهم.
2. أصبحت المادة أي الأموال هي الطغيان وسلاح الطغاة وسيطرتها على السياسة واتخاذ القرارات السيادية في العالم.
3. يقوم النظام المصرفي الربوي على نظام الفائدة أخذا وعطاء، ويعمل في إطار منظومة تجارة الديون شراء وبيعاً ووساطة، وكلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع كلما ارتفع معدل الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد والشركات والمستفيد هو البنوك والمصارف والوسطاء الماليين والعبء والظلم يقع على المقترضين الذين يحصلون على القروض سواء لأغراض الاستهلاك أو لأغراض الإنتاج.
4. يقوم النظام المالي والمصرفي التقليدي على نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى، أو استبدال قرض بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع، كما كان المرابون في الجاهلية، وهذا يلقي أعباء إضافية على المقترض المدين الذي عجز عن دفع القرض الأول، بسبب سعر الفائدة الأعلى.

5. يقوم النظام المالي العالمي ونظام الأسواق المالية على نظام المشتقات المالية التي تعتمد اعتماداً أساسياً على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات، ولا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات، فهي بعينها المقامرات والمراهنات التي تقوم على الحظ والقدر، والأدهى بأن معظمها يقوم على ائتمانات من البنوك في شكل قروض، وعند أي خلل تحدث الأزمة المالية.

6. ومن الأسباب أيضاً سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية والتي تقوم على إغراء الراغبين بالاقتراض والتدليس عليهم وإغرائهم، وكذلك يطلبون عمولات عالية في حالة وجود مخاطر، والذي يتحمل تبعه ذلك كله هو المقرض المدين الذي لا حول له ولا قوة، وهذا ما حدث فعلاً، وهو ما قاد في النهاية إلى الأزمة.

7. يعد التوسع والإفراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد، التي تحمل صاحبها تكاليف عالية وهذا من أسباب الأزمة، وعندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية، يزيد له في سعر الفائدة، وهكذا حتى يتم الحجز عليه أو رهن سيارته أو منزله، وهذا ما حدث فعلاً للعديد من حاملي هذه البطاقات وقادت إلى خلل في ميزانية البيت وكانت سبباً في أزمة بعض البنوك.

ومن الممكن تحديد سبب مهم قد لم يأخذ بعين الاعتبار وهو الحرب على العراق وتكاليف الحرب الباهظة بجانب الحرب على أفغانستان، فمئات المليارات شهرياً تذهب نقداً حتى بدون اقتطاع ضريبي رواتب وتكاليف لا يحسب معها كلفة التأمين وأي خدمات يحصل عليها الجندي.

ثانياً :- تداعيات الأزمة على الاقتصاد الأمريكي

لم تعد الأزمة الأمريكية جزئية تقتصر على العقارات بل أصبحت شاملة تؤثر مباشرة على الاستهلاك الفردي الذي يشكل ثلاثة أرباع الاقتصاد الأمريكي وهو الأساس الذي ترتكز عليه حسابات معدلات النمو.

إذ عانى الاقتصاد الأمريكي منذ سنوات من نمو متباطئ نتيجة العجز الميزانية واختلال الميزان التجاري وتفاقم المديونية الخاصة والعامة، فضلاً عن ارتفاع المستمر لمؤشرات البطالة والتضخم والفقر.

وظهرت أعراض هذه الأزمة على كافة مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي للولايات المتحدة، فتفاقم العجز في لميزانية ، ووصل أقصاه في الربع من عام 2008 أي قدر بمبلغ (410) مليار دولار أي بحوالي (2.9%) من الناتج المحلي الإجمالي، بلا شك يتعين الاهتمام بالتوازنات الاقتصادية وليس بالتوازنات المالية(6).

وذلك لان الولايات المتحدة يغلب الطابع العسكري على النفقات العامة والطابع السياسي على الضرائب، لا يهدف الإنفاق العام إلى التشغيل بقدر ما يهدف إلى تمويل العمليات الحربية الخارجية، كما إن الضرائب تستخدم كوسيلة للحصول على أصوات الناخبين بدلا من الحصول على إيرادات لتمويل العجز المالي(7).

كما ارتفعت حجم المديونية لتصل إلى (36) تريليون دولار، فقد ارتفعت الديون الحكومية لتشكّل حوالي (64%) من الناتج المحلي الإجمالي، هذا إلى جانب ارتفاع مديونيات الأفراد والشركات لتصل إلى (27.6) تريليون دولار، أي حوالي (9.2) تريليون دولار ديون أفراد نتيجة التمويل العقاري وحوالي (18.4) تريليون دولار ديون على الشركات(8).

فترجع تحويل رؤوس الأموال أصبح كافيًا فقد لمجرد سد العجز في الميزان التجاري الأمريكي الذي بلغ حوالي (60) مليار دولار، وبما أنها أزمة عقار فتراجعت عمليات بناء المساكن بنسبة (0.6%) لتصل إلى (1.065) مليون وحدة سكنية، وتراجعت أسعار المساكن بحوالي (10%) مع وجود توقعات تراجعها بنسبة (10%) في منتصف العام الحالي(9).

وللهبوط السريع في العملة الأمريكية مقابل العملات الرئيسية الأخرى في العالم، إذ وصل الدولار إلى مستوى (100) ين ياباني وهو أدنى سعر له منذ التسعينيات، ووصل اليورو إلى ما بعد حاجز الدولار والنصف لأول مرة منذ صدور اليورو، وهو ما أدى التزايد التحول عن التعامل بالدولار الضعيف سواء من الأفراد أو الدول.

إذ تراجع أرباح البنوك الأمريكية وذلك بعد إعدام مبالغ كبيرة من الديون العقارية التي لم تتمكن من تحصيلها، وتوالي إعلان انهيار صناديق التحوط التابعة لعدد من البنوك، بسبب القروض العقارية الرديئة، وحدثت عمليات بيع واستحواذ في الجهاز المصرفي بأسعار متدنية جداً ، بعد تراجع أسعار أسهم المصارف بشكل كبير(10).

زيادة مشتريات الأجانب لحصص في الشركات والمصانع الأمريكية، وذلك بسبب تراجع أسعار الأسهم وتراجع قيمة الدولار، إذ بلغت هذه المشتريات حوالي (414) مليار دولار في نهاية الربع الأول من عام 2008، وذلك بنسبة زيادة حوالي (90%) (11).

كما تعاني الولايات المتحدة من مشاكل اقتصادية أخرى في مقدمتها ارتفاع معدلات التضخم التي تجاوزت (4.5%) علاوة على ارتفاع معدلات البطالة إلى (5.1%) وفقدان أكثر من 3 مليون شخص لوظائفهم بمعدل 80000 وظيفة شهريا ليصل إجمالي من فقدوا وظائفهم في الاقتصاد الأمريكي بسبب الأزمة حتى بداية عام 2009 أكثر من ثلاثة ونصف مليون شخص (12).

وفضلاً عن ما سبق فقد قدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إجمالي الخسائر الاقتصادية الأمريكية بسبب أزمة الرهن العقاري بحوالي (350-540) مليار دولار، بينما قدر صندوق النقد الدولي الخسائر بحوالي 945 مليار دولار ومهما كانت درجة الدقة في هذه الأرقام فأنها تبين مدى خطورة الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الأمريكي من حيث حجمها، ولكننا نود التأكيد هنا على نوعية الأزمة أكثر من التأكيد على حجمها، إذ تكمن خطورة الأزمة من كونها ناجمة عن تراجع الاستهلاك الفردي وليس ارتفاع أسعار الفائدة كما هو الأمر في الأزمات السابقة، وهو ما يجعلها أزمة منفردة قد تطول بعض الوقت (13).

فأجبرت الأزمة لتدخل الحكومة، بالرغم من النظام الاقتصادي العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية قائم على الاقتصاد الحر أو نظام اقتصاد السوق رافعة شعار (الدولة تحكم ولا تملك)، فقد ظهر بوضوح دور الدولة للمساهمة في علاج الأزمة والحيلولة دون انهيار النظام الاقتصادي العالمي، مؤكداً ذلك (هنري بولسون) وزير الخزانة الأمريكية بقوله أن التدخل غي المسبق والشامل للحكومة يعد الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون انهيار الاقتصاد الأمريكي بشكل أكبر، وقال رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (بين بيرنانك) تعليقا على التدخلات الحكومية أنها ضرورية لضمان كيما تؤدي الديون المعدومة إلى انهيار النظام المالي والاقتصاد حتى أن الرئيس الأمريكي (جورج بوش) صرح في خطاب له بالبيت الأبيض بان الوقت الراهن حاسم لمواجهة الأزمة المالية، مشيراً إلى غياب الثقة والمخاطر محدقة بالاستهلاك والنشاط الاقتصادي، وطالب بالتحرك الفوري بخطة الإنقاذ اقتصاد بلاده من مخاطر كبيرة (14).

إذ تقوم مبدأ الخطة على شراء الديون الهالكة التي تقض مضاجع السوق المالية الأمريكية وتهدد بانهيائها، وتعود في معظمها إلى السياسة الخاطئة للمرهونات العقارية التي اعتمدها المضاربون الماليون في البورصة، كما تهدف الخطة إلى منع دخول الاقتصاد الأمريكي مرحلة الركود الكبير كما في عام 1929 .

فركزت خطة إنعاش الاقتصاد الأمريكي بخفض أسعار الفائدة الأساسية وضح حوالي (700) مليار دولار من السيولة في الاقتصاد الأمريكي، إذ تم خفض أسعار الفائدة إلى حوالي (8) مرات منذ بداية الأزمة، كان آخرها خفض نسبة (0.25%) وذلك لمواجهة الاضطرابات المتزايدة في أسواق المال العالمية ليلبلغ سعر الفائدة (1.5%) بجانب إجراء تخفيضات ضريبية تصل إلى (145) مليار دولار في موازنة عام 2008 إلى (515.4) مليار دولار عام 2009(15).

فقد اهتم بعض المحللين الأمريكيين بالأسباب التي دعت الكونغرس الأمريكي إلى إثارة هذا الجدل الكبير حول خطة إنقاذ الاقتصاد الأمريكي التي طرحتها الإدارة الأمريكية، ويشير احد التقارير إلى محاولات الكونغرس الأمريكي ممثلا في لجانه المختصة بمناقشة خطة الدعم هذه، والتي يقوم جوهرها على عدد من النقاط المهمة منها(16):

1. ركز التقرير على جلسة الاستماع التي عقدتها لجنة البنوك في مجلس الشيوخ الأمريكي لكل من وزير الخزانة (هنري بولسون) ورئيس بنك الاحتياط (بين بيرنانك)، وأكد أن السؤال الاساسي الذي شغل ذهن المشرعين في الكونغرس هو هل ستمثل خطة الدعم طوق النجاة للاقتصاد الأمريكي؟ وهل ستكون العصا السحرية التي ستنتشل الاقتصاد من أزيمته الآنية؟
2. تفويض غير مسبوق للسلطات: رصد التقرير بعض وجهات النظر المتعلقة بما تحتويه هذه الخطة من سلطات كبيرة تمنح للإدارة الأمريكية(والتي هي بمثابة تفويض للسلطات لم يحدث من قبل)، فقد أكد (جون ماسي) أستاذ القانون ونائب عميد كلية (يأل للقانون) أن ما تحتويه هذه الخطة يعتبر أمراً خطيراً للغاية، حيث تشير القراءة المتعمقة لها إلى إجراءات تتضمن عملية من اكبر عمليات نقل السلطات والصلاحيات من السلطة التشريعية ممثلة في الكونغرس إلى السلطة التنفيذية ممثلة في الإدارة، حتى أن هذا التفويض – الذي تتضمنه الخطة - يتجاوز بكثير عملية تفويض السلطات والصلاحيات الذي حدث عند إقرار القانون الوطني عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أيضا تتجاوز في مضمونها ومحتواها مجموعة السلطات والصلاحيات التي يخولها القانون والدستور الأمريكي للسلطة التنفيذية أثناء الحروب.

وفى هذا السياق لفت التقرير الانتباه إلى انه بمقتضى هذه الخطة فانه سيكون للإدارة الأمريكية حق التدخل بصورة غير مسبوقه في عملية إدارة الأسواق، الأمر الذي قد يخل بالقواعد المعمول بها في اقتصاديات السوق الحر، عن طريق السماح بدور اكبر للدولة في توجيه الاقتصاد الوطني. فعلى سبيل المثال يعتبر احد المبادئ الأساسية لاقتصاد السوق أن المستثمر (أو المنظم بالمفهوم الاقتصادي) في إطار هذا النوع من الفلسفة الاقتصادية يُقدّم على المخاطر الكبيرة، من اجل تعظيم المكاسب التي يجنيها في حالة نجاح هذه المخاطرة، ولكن هذا النموذج الاقتصادي يحمل في ثناياه أيضا إمكانية الخسارة، ولكن الخطة التي قدمتها الإدارة الأمريكية تفوض هذا النموذج تماماً، فتعمل على أن يكون المكسب فقط من نصيب القطاع الخاص، بينما تكون الخسارة من نصيب القطاع العام.

3. الخطة ليست البديل الأفضل: أشار التقرير إلى أن خطة الدعم هذه سوف تخوّل وزير الخزانة سلطات واسعة في شراء أصول المؤسسات المتعثرة، فضلاً عن مجموعة من السلطات الكبيرة في مراقبة الأصول المالية في أي مكان وبالطريقة التي يراها ملائمة، بما في ذلك الخروج على الممارسات الحكومية المعروفة في مجال التعاقدات، حيث تسمح له الخطة بإمكانية التعاقد مع شركات خاصة لإدارة هذه الأصول المتعثرة. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الخطة تحصّن نفسها من إمكانية إعادة النظر فيها، فالخطة وان كانت تفرض على الإدارة الأمريكية أن تقدم تقريراً دورياً إلى الكونغرس عن آخر ما توصلت إليه جهودها في مواجهة الأزمة الاقتصادية، فإن هذه الخطة بنفس الوقت ليست خاضعة لأي نوع من المراجعة القضائية.

ومما تقدم يصل التقرير إلى نتيجة مفادها أن خطة الدعم ليست هي البديل الأفضل، الأمر الذي دفع العديد من الخبراء الاقتصاديين إلى تقديم عدد من البدائل الأخرى لهذه الخطة. لأنها تحتوي على العديد من النقاط التي تعتبر محل خلاف كبير بين أعضاء الكونغرس والخبراء الاقتصاديين من جانب والإدارة الأمريكية من جانب آخر.

أولى هذه النقاط متعلقة بتحمل دافعي الضرائب الأمريكيين كافة المخاطر بقيام الحكومة بشراء كافة ديون المؤسسات المتعثرة حسب ما تقتضيه خطة الإدارة، ولكن الاقتصاديون ونواب الكونغرس اقترحوا أن تقوم الحكومة بشراء مجموعة من أسهم فيما سُمى "Equity stakes" - هذه المؤسسات وبالتالي يصبح دافعي الضرائب شركاء فيها، ويصبح لهم حصة في الأرباح التي قد تجنيها هذه المؤسسات في المستقبل، عندما تتجاوز عثرتها المالية، ولكن وزير الخزانة

هنري بولسون رفض هذه الفكرة تماماً على اعتبار أنها تجعل برنامج الدعم غير فعال ولن يوتى ثماره(17).

أما ثاني نقاط الخلاف -طبقةً لما جاء في التقرير - فمتعلقة بتقييم الأصول، إذ أكد التقرير انه بالفعل هناك بعض المستثمرين الراغبين في شراء أصول المؤسسات المتعثرة، ولكن المشكلة أن هؤلاء يريدوا شراء هذه الأصول بأقل كثيراً من قيمتها السوقية، وهو الأمر الذي ترفضه هذه المؤسسات مطلقاً، ولذلك فإن احد الانتقادات الأساسية أن الأسواق المالية ينقصها وجود رأس المال الكافي، ولذلك فإن الطريقة الأفضل لضمان نجاح خطة الدعم التي طرحتها الإدارة الأمريكية هو أن تشتري هذه الأصول بأكثر من قيمتها السوقية، أو تسمح للمستثمرين بشراء هذه الأصول. ويقترح وزير الخزانة في هذا الشأن أن تتم تحديد قيمة هذه الأصول من خلال مزايده علنية عكسية، يكون هدفها النزول بمستوى أسعار هذه الأصول.

ثالث هذه النقاط متعلق بمعاقبة الشركات والمؤسسات التي كانت احد الأسباب في حدوث الأزمة، وبالتالي فإن هذه الشركات والمؤسسات لا يجب أن تستفيد من خطة الدعم الفيدرالي، ولكن وزير الخزانة يرفض تماماً هذه الفكرة أيضاً على اعتبار أن تحديد عدد المستفيدين سوف يكون احد العوامل المعوقة لنجاح الخطة.

ومن ناحية أخرى تواترت الأصوات المطالبة بسرعة تحرك الكونغرس من اجل إعادة هيكلة الاقتصاد الأمريكي وإنقاذه من الانهيار، لأن الوقت المتاح أمام أعضاء الكونغرس قليل للغاية ولذلك فإن عليهم حصر البدائل والخيارات المتاحة لهم، واختيار الأفضل من بينها، لان الوقت ليس في صالح الاقتصاد، وهو الأمر الذي حذر منه وزير الخزانة ورئيس بنك الاحتياط الفيدرالي في اجتماع مغلق في الكونغرس، حيث أكدوا على أن هناك المزيد من النتائج الوخيمة التي سوف تترتب على عدم التحرك واتخاذ الإجراء المناسب - وهو الموافقة على الخطة التي قدمتها الإدارة الأمريكية(18).

وأشار تقرير آخر - تناول فيه تعامل الكونغرس مع الأزمة - إلى أن الاقتصاد الأمريكي سوف يظل في خطر شديد طالما لم يتعاط الكونغرس بسرعة وفاعلية مع هذه الأزمة، من خلال إقرار الخطة التي قدمتها الإدارة الأمريكية لإنقاذ المؤسسات المالية من الانهيار أو إيجاد بديل مناسب لها، لان استمرار هذا المناخ من الشكوك وعدم اليقين التي تحوم حول قدرة الإدارة الأمريكية على التعامل مع الأزمة المالية وإنقاذ الاقتصاد الوطني انعكس بالسلب على بورصة (وول ستريت) الأمر الذي يندرج باحتمال التعرض لانهيارات جديدة داخل سوق المال الأمريكي(19).

وتعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية نقطة تحول في الاقتصاد الأمريكي وذلك لان الرئيس المنتخب قد اقر بمساعد الكونغرس مساعدة بلاده بالمصادقة على خطة إنقاذ أكبر من الخطة السابق والتي تصل مقدار (787) مليار دولار، إذ توفر هذه الخطة فرص عمل جديدة وتساعد على رفع الرعاية الصحية وتجديد المؤسسات التربوية وبناء البنى التحتية، وأشار إلى أن على أدارته توفير استقرار القطاع المصرفي وإصلاحه ووقف انتشار حالات حبس الرهن في الأسواق العقارية واستعادة الانضباط في الميزانية الفيدرالية لإدارة الدين العام الذي يصل إلى ثلاثة تريليون دولار.

الثأ: - تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي

في عام 2008 بدأت ملامح ظهور أزمة عالمية ببروز العديد من المؤشرات التي تشير إلى تراجع الاقتصاد العالمي ككل. من جملة هذه المؤشرات ارتفاع أسعار النفط التي أدت إلى ارتفاع أسعار الغذاء (بسبب اعتماد الغذاء على الموارد النفطية واستخدام الغذاء كبديل للمنتجات النفطية) فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم العالمية مع تزايد معدلات البطالة، ثم الأزمة المالية الضاربة أدت إلى إفلاس العديد من المؤسسات المصرفية الموثوقه والمصارف التجارية في العديد من دول العالم، مع إمكانية حدوث كساد عالمي.

بعد عشر سنوات من الأزمة المالية التي ضربت الأسواق الآسيوية ، يواجه العالم من جديد أزمة مالية ضربت الاقتصاد العالمي، وأثارت مختلف التكهنات المتشائمة حول نتائجها على الوضع الاقتصادي العالمي في المستقبل القريب والبعيد، الأمر الذي حدا ببعض تشبيهها بأزمة الثلاثينيات في القرن الماضي لما تنطوي عليه من احتمالات إدخال الاقتصاد العالمي في مرحلة من الكساد الشامل لأبل أنها بدأت تنذر الداعين إلى الليبرالية الاقتصادية بضرورة التراجع عن مسلماتهم الأولية فيما طرحوه من رؤى متفائلة حول الاقتصاد العالمي المعولم(20).

فان التسائل الأكبر سيركز على ضوء هذه الأزمة حول مدى ملائمة النظام الاقتصادي العالمي وهل بالفعل أن الاقتصاد الحر لا يزال أفضل الأنظمة الاقتصادية أم أن الأمر أصبح يحتاج إلى إعادة نظر على أساس اضطرار الدولة للتدخل وإدارة الاقتصاد بدلا من الاعتماد على الأسواق وهل أن مثل هذا التدخل هو مجرد إجراءات مؤقتة أم أن الأمر يمثل اختلال هيكلية تحتاج إلى تصويب ومراجعة جادة.

وبالرغم من التفاعلات التي أثرت حالياً على الاقتصاد العالمي من جراء الأزمة المالية والتي بدأت في شكل أزمة مصرفية إلا أنها أصبحت الآن أزمة اقتصادية بامتياز، ليس الاقتصاد الأمريكي أو الأوروبي فقط ولكن جميع اقتصاديات العالم، فالإقتصاد الأمريكي أكثر المتضررين يليه الاقتصاد الأوروبي الذي هو أصلاً ليس أحسن حالاً، إذ أن معدل نموه لا يتوقع أن يتجاوز النصف في المائة، وبالنسبة إلى الاقتصاد الياباني الذي كان يعتقد بأنه بدأ يتعافى من كساد طويل خيم عليه الخمسة عشر سنة الماضية يتوقع له الآن على اثر هذه الأزمة أن يرجع في انتكاسته تقوض تعافيه الذي طال انتظاره (21)، وحتى الصين والهند التي كانت تحقق معدلات نمو عالية خلال الثلاثين سنة الماضية تأثرت بهذه الأزمة وتنخفض فيها معدلات النمو بشكل ملموس، هذا ينطبق بالطبع على دولنا العربية التي بدون شك تأثرت بهذه الأزمة كما انه من المتوقع أن تنخفض فيها وفقاً لذلك معدلات النمو الاقتصادي.

ففي دول الاتحاد الأوروبي خفضت مفوضية الاتحاد الأوروبي توقعاتها للنمو الاقتصادي في منطقة اليورو إلى (1.8%)، وحذر وزراء مالية منطقة اليورو والبنك المركزي الأوروبي من ارتفاع معدلات التضخم التي وصلت (3.5%) نتيجة لاقتران أسعار النفط والموارد الغذائية مع تباطؤ الاقتصاد، وانخفاض ثقة المستهلكين، فقد بلغ متوسط الخسارة التي منيت بها أسواق أوروبا الرئيسية، وهي بورصة لندن وباريس وفرانكفورت، قرابة خمسة في المائة، وفي ألمانيا فقد أطلقت شركة (بي ام دبليو) لصناعة السيارات خسائر بقيمة (236) مليون دولار (22).

إما في آسيا فبرغم من تفاؤل بعض الشركات الصينية والهندية لا أن تأثير الأزمة على الأسواق الصينية أكد حتمية لان الصين تصدر حوالي (21%) من صادراتها إلى الولايات المتحدة، وتأثرت البيانات بذلك، إتشهد الاقتصاد تراجعاً وعدم استقرار أسواق الأسهم مما دفع البنك المركز للإبقاء على معدل الفائدة منخفضاً (0.5%) كما تراجع الشركات الآسيوية المصدرة نتيجة لانخفاض قيمة الدولار، مما ترتب عليه انخفاض إنتاج المصانع لأدنى مستوياته بمعدل (3.1%) (23).

فخسر مؤشر (هانج سنغ) في هونك كونك نحو خمسة في المائة من قيمته، كما فقد مؤشر البورصة الاندونيسية قرابة (10) في المائة من قيمته، في أول التعاملات بعد انتهاء

عطلة عيد الفطر. وتراجع مؤشر شنغهاي الصيني بمعدل (5,2) في المائة من قيمته، في أول التعاملات بعد عطلة وطنية استمرت أسبوعاً (24).

وفقدت البورصة الهندية نحو ستة في المائة من قيمتها، عقب الارتفاع الحاد في عمليات سحب الأرصدة الأجنبية منها بسبب القلق المتنامي بقرب وقوع الاقتصاد العالمي في حالة من التباطؤ والركود ومن ثم الكساد بسبب الأزمة الحالية (25).

وفي روسيا تتخذ الحكومة إجراءات مؤقتة للحد من تداعيات الأزمة المالية عليها، بعد أن أثارت في اقتصادها وتراجع معدل نمو الإنتاج الصناعي الروسي إلى (1.9%) بعد هبوطه، لماً أن نمو الإنتاج الصناعي قبل الأزمة يقدر بحوالي (4.9%)، كما خفض (اندرية كليالاش) نائب وزير التنمية الاقتصادية الروسية توقعات النمو في العام الحالي إلى (6.8%) بعد إن كانت (7.3%) (26).

وتوقعت وزارة التنمية الاقتصادية انخفاض نمو الناتج المحلي في هذا العام بحوالي (2.6%) مقارنة بـ (6.3%) سجلها قبل وقوع الأزمة (27).

فانهار المؤشران الرئيسان في روسيا وسجلا خسارات حادة، مما دفع السلطات المالية إلى تعليق التداول في السوق خشية مزيد من الانهيارات. إذ تراجع مؤشر (ار تي اس) الرئيسي المرربوط بالدولار بمعدل 19 في المائة، وهي أسوأ نتيجة في تاريخ المؤشر (28).

وبما إن الدول العربية جزء من المنظومة الاقتصادية العالمية فإنها تأثرت، إذ وصل مدى تأثر الدول العربية ارتبط على حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين الدول العربية والعالم الخارجي.

إذ يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة وهي (29):

● المجموعة الأولى:- هي الدول العربية ذات درجة من الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفع وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي.

● المجموعة الثانية :- وهي دول العربية ذات درجة من الانفتاح المتوسط أو فوق المتوسط ومنها مصر والأردن وتونس.

● المجموعة الثالثة :- وهي الدول العربية ذات درجة من الانفتاح المنخفضة ومنها السودان وليبيا.

بالنسبة إلى المجموعة الأولى فان صادراتها تمثل بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعد النفط هو المصدر الرئيسي للدخل الوطني، كما شهدنا فان الأزمة أدت إلى

انخفاض سعر البترول بأكثر من (60%) فضلاً عن اضطراب دول الأوبك إلى تخفيض إنتاجها من النفط، إذ يعد هذا التأثير هو الأكبر للآزمة على اقتصاديات العربية. إما بالنسبة إلى دول المجموعة الثانية والثالثة فإن تأثيرها بالآزمة سيكون أقل من دول المجموعة الأولى باستثناء تأثيرها بالبورصة وسيكون مثل المجموعة الأولى. وللوقوف على ذلك لابد من التعرف على العوامل التي ساعدت لتكون أزمة عالمية وتأثرها بالاقتصاد العلمي وهي(30):

1. من المعلوم أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر بلد مستورد في العالم، إذ تبلغ وارداتها السلعية نحو (1919) مليار دولار أي ما نسبته (15.5%) من الواردات العالمية وبالتالي فإن الأزمة الاقتصادية وظهور بواكر الكساد الاقتصادي في أمريكا سوف ينعكس على صادرات دول العالم الأخرى .

2. من المعلوم أيضاً أن أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة تتواجد استثماراتهم في أسواق مالية متعددة في العالم ، فإذا ما تعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة فأنهم يسحبون أموالهم المستثمرة إلى دولة أخرى لتعويض الخسارة أو تفاديها .

3. المخاوف من تقلبات سعر صرف الدولار السلبية مقابل العملات الرئيسية وهذه التقلبات لها شواهد كثيرة وهي تعني اقتصادياً حدوث خسارة في الاستثمارات بعملة الدولار سواء كانت في الولايات المتحدة نفسها أو خارجها، خاصة في الدول التي تعتمد على سعر صرف ثابت للدولار، وعلى ذلك فإن حدوث أزمة مالية في أمريكا سوف يقود إلى سحب الاستثمارات من الدولة المرتبطة بالدولار (بسعر صرف ثابت) لتتوطن في دول أخرى.

إما بالنسبة إلى الآثار المترتبة على الاقتصاديات العالمية وما تنتجها من مشاكل

فهي(31):

• حدوث خسائر في أصول البنوك خاصة المتعلقة بالقروض والاستثمارات وسندات الرهن العقاري وانخفاض أسعار الأسهم .

• تباطؤ معدلات النمو مما يؤدي إلى قلة الطلب على النفط مما يؤدي انخفاض سعره.

• انخفاض قيمة العملة المحلية إذا كانت مرتبطة بالدولار.

• حدوث انكماش وكساد خطير في المستقبل.

• التركيز نحو إنقاذ الصناعة المالية في العالم مما يؤدي إلى خفض مستوى

المساعدات الإنسانية للدول النامية.

• ارتفاع معدلات البطالة.

• زيادة أسعار المواد الأولية بسبب تأثرها بالأزمة العقارية.

وما يحدث في العالم حالياً من أزمة مالية وتهاو في أسواق البورصات الدولية يحتاج إلى وقفة حازمة ورؤية جديدة لمواجهة التردّي الحاصل في أسواق المال ليس فقط لحماية حقوق واستثمار الناس بل أيضاً لمنع الاقتصاد العالمي من الانزلاق في الكساد لا يصب في مصلحة احد، إذ من الحلول والسياسات النقدية التي تم طرحها لمعالجة هذه الأزمة خفض أسعار الفائدة وتقليص حجم الاحتياطات الإلجبارية التي تفرضها البنوك المركزية على البنوك التجارية بهدف تحفيز الاقتراض، وضخ مليارات من العملات لتوفير سيولة مالية في الأسواق وذلك لدعم المؤسسات المالية المتعثرة.

رابعاً:- المشاهد المحتملة للأزمة المالية العالمية

تفاوتت التوقعات بشأن التطورات المحتملة للأزمة المالية الراهنة، فهناك من يرى أن المرحلة الصعبة فيها قد انتهت وان الاقتصاد العالمي سيتعافى في نهاية هذا العام، وهناك من يرى أن الأزمة ستطول وتمتد حتى عام 2010 وان بؤادر تعافي الاقتصاد الأمريكي والعالمى ستكون نهاية عام 2009 على الأقل، ولوضع رؤى مستقبلية للاقتصاد الأمريكى والعالمى في ظل هذه الأزمة يتوقف على طبيعة المراحل التي يمر بها، وعلى مدى الاستقرار أو التغيير في أسعار المساكن وقدرتها على تخفيف الضغط على شركات التمويل لشطب الخسائر المرتبطة بالرهون العقارية، كما من الصعب تحديد عمق أو مدة هذا التباطؤ أو الركود، إلا انه بشكل عام يمكن وضع ثلاثة مشاهد لما يمكن أن يكون عليه وضع الاقتصاد الأمريكى والاقتصاد العلمى في المرحلة القادمة.

المشهد الأول:- التعافى الاقتصادي السريع

يعد هذا المشهد الأكثر تفاؤلاً ، لأنه يتوقع أن تكون مرحله التباطؤ التي يمر بها الاقتصاد الأمريكى والاقتصاد العالمى قصيرة ومؤقتة، وسيليهما مرحلة من الانتعاش السريع في منتصف عام 2009 وذلك للأسباب التالية:

أ- الأثر الفعال المنتظر من الإجراءات السريعة التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول العالم بعد ظهور الأزمة، والتي سعت لإنعاش الإنفاق الاستهلاكي، وأجراء المزيد من التخفيضات الضريبية، والتي يتوقع لها أن تختصر مدة التباطؤ، وتعيد الانتعاش إلى الاقتصاد الأمريكى ومن ثم الاقتصاد العالمى.

ب- إن معدل التخلّص من الوظائف في الولايات المتحدة بلغ 80000 وظيفة شهرياً من ديسمبر 2007، ويعد هذا أمراً بسيطاً، لأن المعدل الطبيعي للتخلّص من الوظائف في معظم حقبة الركود كان (150000 - 200000) وظيفة شهرياً وهو ما لم يصل إليه الاقتصاد الأمريكي بعد (32).

ت- إن السياسة النقدية والمالية التي تتبعها الولايات المتحدة كفيلة بان تساهم في إنهاء حالة الركود، وتعد عملية إنقاذ المصارف من الإفلاس مثلاً على سرعة ومرونة التحرك إزاء السياسات المالية والنقدية لاحتواء هذه الأزمة.

ث- سيادة التوقعات بقدرة الدول النامية الغنية ومنها الدول النفطية والخليجية بالمساهمة بشكل فعال في انتشال الاقتصاد الأمريكي والعالمي من مستنقع الركود، وذلك من خلال ضخ المزيد من الأموال لامتنصاص الأزمة، ويشار في ذلك قيام حكومات سنغافورة والكويت وكوريا الجنوبية بضخ أكثر من (21) مليار دولار لإنعاش (سي تي جروب) و(ميرل لتش) والى ضخ صناديق الاستثمار بالدول النامية بحوالي (96) مليار دولار بأكبر بنوك العالم منذ بدء الأزمة (33).

المشهد الثاني :- الدخول في مرحلة من الركود

وهذا المشهد أقل تفاؤلاً، ويقوم ذلك على إن الجزاء الاسواء من الأزمة قد انتهى، وذلك بعدم وجود توقعات بالمزيد من الانهيارات وأزمات السيولة في مؤسسات مالية ومصرفية جديدة، ألا أن الاقتصاد الأمريكي والعالمي لن يعود إلى وضعة الطبيعي في المستقبل القريب، وإنما ستكون هنالك مراحل من الركود يتوقع أن تستمر (12) شهراً على الأقل تقديراً أن لم تمتد إلى (18) شهراً، ويعزز هذا المشهد ما أعلنه صندوق النقد الدولي بانخفاض توقعات النمو الاقتصادي العالمي ليصل إلى (1.5%) عام 2008 وكذلك الضعف معدل التضخم، هذا إلى جانب تدهور المؤشرات الخاصة بسوق الإسكان، وما هو معروف من إن دورات الإسكان طويلة، إذ تستمر لمدة غير قصيرة (34).

المشهد الثالث:- الدخول في نفق الكساد المظلم

وهذا المشهد متشائماً، إذ يقوم على إن الاقتصاد الأمريكي والعالمي على مشارق الدخول لنفق مظلم من الركود سيؤدي بالتبعية إلى حالة من الكساد الاقتصادي طويل الأمد، وذلك عبر حدوث تداعيات أكثر سوءاً يكون تأثيرها سلبي وكبير على العالم، ويستند التشاؤم في هذا المشهد على الآتي (35):

- ارتفاع معدل التضخم : التي ستزيد من الضغط المفروضة على مالكي الرهونات العقارية، ومن ثم تنخفض معدلات تكوين مدخرات، سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى الدول، والتي ستحتاج لوقت طويل لتجديد مدخراتها مرة أخرى.
- إن كل الجهود المبذولة من قبل الحكومة الأمريكية بالتعاون مع البنوك المركزية العالمية لحل هذه الأزمة هي مجرد مسكنات لامتناهات الأثر النفسي عن طريق تأمين السيولة، ومنع انهيار أسعار الأسهم والسندات والأصول الأخرى، خاصة في ظل استمرار التأثير السلبي لمشكلات قطاع الإسكان، والتي حتما ستأخذ وقتاً أطول قد يصل إلى أكثر من سنتين.
- وصول سياسة تخفيض سعر الفائدة من أجل توفير السيولة لنهائها دون أن تنتهي الأزمة، مع بقاء الصعوبة في سداد الديون الناجمة عن أزمة الرهن العقاري، وهو ما سيقود لمرحلة من الركود القوي ق الاقتصاد الأمريكي ومن ثم العالمي. وأياً كان المشهد الذي سيحدث لهذه الأزمة خلال الشهور والسنوات القادمة، فإنه يبدو أن معدل النمو في الاقتصاد العالمي سيبذل أقل مما كان عليه عام 2007 كما أن الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الأمريكي والعالمي ستحتاج لمدة لتعويضها ، الأمر الذي يشير إلى استمرارية ضعف الاقتصاد العالمي لمدة زمنية طويلة قد تستغرق بعض الوقت.

المصادر

1. what caused the financial crisis of 2008. (www. Moolanonmy.com)
2. إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس غرفة السعودية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.saudichambers.org).
3. حازم الببلاوي، الأزمة المالية الحالية محاولة للفهم، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.iid-alraid.de).
4. جاسم المناعي، الأزمة المالية...وقفه مراجعة، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.amf.org.ae).
5. داليا أبو الغيط عبد المعبود، الأزمة المالية العالمية وأثرها على العالم العربي، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.yemen-nic.info).
6. what just-happened-here-the recent-financial crisis (www.mankindmillions.com).
7. صباح نعوش، خطورة الأزمة المالية الأمريكية على الاقتصاد العالمي، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.aljazeera.net).
8. إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس غرفة السعودية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، مصدر سبق ذكره.
9. المصدر السابق نفسه.
10. حازم الببلاوي، مصدر سابق.
11. يوسف خليفة اليوسف، الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(358)، 2008، ص 15.
12. إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس غرفة السعودية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، مصدر سبق ذكره.
13. منير الحمش، العالم في بداية الأزمة والآتي أعظم، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع، (www.arabianbusiness.com).
14. داليا أبو الغيط عبد المعبود، مصدر سبق ذكره.
15. زينب مكي، الاقتصاد الأمريكي يستهل 2008 وسط مخاوف استمرار الانهيار، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.moheet.com).

16. صباح نعوش، مصدر سبق ذكره.
17. زينب مكي، مصدر سبق ذكره.
18. يوسف خليفة اليوسف، مصدر سبق ذكره.
19. أشرف محمد دوابة، الأزمة الاقتصادية العالمية، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.mail-archive.com).
20. هجير عدنان زكي، الأزمة المالية العالمية لعام 2008 المخاطر الكامنة في عولمة الأسواق المالية، (ندوة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2008.
21. جاسم المناعي، مصدر سبق ذكره.
22. مارتن بولار، انقلاب النظام العالمي رأساً على عقب حقائق مالية بعد الدولار، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (358)، 2008، ص137.
23. عماد حسين حافظ إبراهيم، الأزمة المالية العالمية وأثرها على خطط المتدرب المستقبلية، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.pathways.cu.edu.eg).
24. يوسف خليفة اليوسف، مصدر سبق ذكره.
25. داليا أبو الغيط عبد المعبود، مصدر سبق ذكره.
26. مارتن بولار، مصدر سبق ذكره، ص136.
27. عماد حسين حافظ إبراهيم، مصدر سبق ذكره.
28. جاسم المناعي، مصدر سبق ذكره.
29. نبيل حشاد، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.aljazeera.net).
30. على عبدالله شاهين، الأزمة المالية العالمية (أسبابها وتداعياتها وتأثيراتها على الاقتصاد)، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.iugaza.edu.ps/ar).
31. المصدر السابق نفسه.
32. داليا أبو الغيط عبد المعبود، مصدر سبق ذكره.
33. إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس غرفة السعودية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، مصدر سبق ذكره.

34. نشرة صندوق النقد الدولي، الصندوق يتوقع انتعاش الاقتصاد العالمي تدريجياً خلال عام 2009، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.imf.org/imfsurve).

35. إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس غرفة السعودية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، مصدر سبق ذكره.